الأمم المتحدة

A/C.3/57/L.3

الجمعية العامة

Distr.: Limited
24 September 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١٠٠ من جدول الأعمال
منع الجريمة والعدالة الجنائية

عقد مؤتمر سياسي رفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة العامة

أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٩/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار التالي:

"عقد مؤتمر سياسي رفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى قرارها ٦١/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي أنشأت فيه اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية دولية لمكافحة الفساد،

"**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٢٦٠/٥٦ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بشأن الإطار المرجعي للتفاوض بشأن صك قانوني دولي لمكافحة الفساد، والذي قررت فيه أن تقوم اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية دولية لمكافحة الفساد التي أنشئت عملا بقرارها ٦١/٥٥ بالتفاوض على اتفاقية واسعة وفعالة يشار

250902 250902 02-60273 (A)
0260273

إليها بـ ''اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد''، رهنا باتخاذ قرار نهائي بشأن اسمها، وطلبت إلى اللجنة المخصصة أن تنجز عملها قبل نهاية عام ٢٠٠٣،

''**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ١٨٨/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بصورة غير مشروعة، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية، وقرارها ١٨٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع، وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية،

''**وإذ تثني** على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة الشواغل الخاصة بالفساد في محفل عالمي، وعلى جهود الدول الأعضاء من أجل تنفيذ مختلف الصكوك والمعايير المتعلقة بالفساد، بما فيها إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية[(١)] والمدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين[(٢)]،

''**وإذ تضع في اعتبارها** أن المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا تزال جارية في فيينا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وقراريها ٦١/٥٥ و ٢٦٠/٥٦،

''١ - **تحيط علما** بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المخصصة حتى الآن في التفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد، وتحث اللجنة المخصصة على أن تسعى إلى إنجاز عملها بحلول نهاية عام ٢٠٠٣؛

''٢ - **تقبل مع التقدير** العرض المقدم من حكومة المكسيك لاستضافة مؤتمر سياسي رفيع المستوى لغرض التوقيع على الاتفاقية؛

''٣ - **تقرر** عقد المؤتمر السياسي الرفيع المستوى بغرض التوقيع على الاتفاقية في المكسيك بحلول نهاية عام ٢٠٠٣؛

''٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يحدد موعد انعقاد المؤتمر السياسي رفيع المستوى لمدة ثلاثة أيام قبل نهاية عام ٢٠٠٣، وأن ينظمه وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠؛

---

(١) القرار ١٩١/٥١، المرفق.

(٢) القرار ٥٩/٥١، المرفق.

”٥ - **تطلب** إلى المركز المعني بمنع الإجرام الدولي، التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بالأمانة العامة، أن يتعاون مع حكومة المكسيك، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على صوغ اقتراحات بشأن تنظيم المؤتمر السياسي الرفيع المستوى على نحو يتيح للمندوبين الرفيعي المستوى فرصا للنظر في المسائل المتعلقة بالاتفاقية، ولا سيما أنشطة المتابعة، اللازمة لتنفيذها بصورة فعالة وللأعمال المقبلة في مجال مكافحة الفساد؛

”٦ - **تدعو** جميع الدول إلى اتخاذ ترتيبات لكي يمثلها في المؤتمر السياسي رفيع المستوى أشخاص على أعلى مستوى حكومي ممكن؛

”٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يزود المركز المعني بمنع الإجرام الدولي، الذي سيتولى مهام أمانة المؤتمر السياسي الرفيع المستوى، بالموارد اللازمة لتنظيم المؤتمر على نحو فعال ومناسب“.